TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/44/L.4
23 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

أفريقيا في سياق الجزء الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية المعني بالعولمة، والقدرة التنافسية والمنافسة، والتنمية

ملخص مقدم من رئيسة اللجنة الثانية للدورة
سعادة السفيرة آنيبيس آغري - أورليان

كان الغرض العام من المناقشة هو النظر في سياق العولمة في الإمكانات المأمولة لكي تصبح أفريقيا قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية وعلى الاندماج على نحو أتم في الاقتصاد العالمي. وقد بحثت المشاكل الاقتصادية التي تنفرد بها أفريقيا، ومسألة أعم هي سياسات التنمية المؤدية إلى تسارع واستدامة النمو الاقتصادي. واعتبر أن القدرة على المنافسة تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد.

وكان هناك اتفاق عريض على أن تعبير "القدرة التنافسية" يستخدم غالباً بمعان مختلفة. ولكن كان هذا المصطلح غير ذي مغزى كبير عندما ينصرف إلى البلدان أو الأقاليم، فإن له أهميته على مستوى القطاع والشركة. وبمعنى آخر، تشير القدرة التنافسية إلى العوامل التي تحدد السلوك التوطيني لدى الشركات المتحركة دولياً. وقد رفض التركيز الضيق الذي يجعل من عامل الأسعار محدداً للقدرة التنافسية. وأبرزت مجموعة من العوامل المعنوية من مثل نوعية المنتوج والقدرة على التسليم في حينه، إلخ. ولتكاليف المعاملات، ولا سيما تكاليف النقل داخل البلدان وعبر التخوم، تاثير حاسم أيضاً على كل من المنافسة والقدرة التنافسية لمختلف الموردين. وتشكل السياسات الملائمة التي تتخذ حيال سعر الصرف الحقيقي عنصراً هاماً في إدارة الصلة بين الاستثمار والصادرات.

واعتبر ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات بالنسبة لقيمة السلع المتداولة في التجارة سبباً رئيسياً في ضياع أنصبة البلدان الأفريقية المصدرة في السوق الدولية وأيضاً في فرط تدني مستوى التجارة البينية داخل الاقليم الأفريقي. وتنشأ هذه التكاليف عن تخلف الهياكل الأساسية العمرانية، وإن كانت الهياكل

الأساسية السياسية والقانونية والمؤسسية والاجتماعية، والإدارة السليمة لسعر الصرف، ونوعية الإدارة العامة عوامل هامة تؤثر أيضاً في قدرة البلد على توسيع التجارة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. يضاف إلى ذلك أنه لا بد، لكي تنجح البلدان في الأسواق الدولية، أن يكون لديها أسواق محلية وشبكات اقتصادية محلية حسنة التسيير. وليس هذا هو الحال في عدد من البلدان الأفريقية. وهناك سبب آخر وراء ضعف الأداء التصديري في افريقيا هو عدم كفاية جهود التسويق الدولي.

ولكن كان عدد من المتحدثين قد شدد على أهمية الاقتصاد الكلي والعوامل الخارجية، فقد كان هناك اتفاق عريض على أن تجارب البلدان تختلف اختلافاً كبيراً داخل أفريقيا. ومن ثم، فليس في المقدور تقديم تفسير مشترك لضياع نصيب البلدان الأفريقية المصدرة في الأسواق العالمية. إذ يجب البحث عن هذا التفسير على المستوى القطري ومستوى المنتوج. وكان هناك اتفاق عريض أيضاً على ضرورة زيادة الاستثمار، وتحسين إدارة الهياكل الأساسية، خاصة في مجالي النقل والاتصالات، وتعزيز الأسواق المحلية وروح المبادرة لدى الأهالي في البلدان الأفريقية. واعتبرت الضغوط التي تثقل جانب العرض أضخم عقبة تعترض سبيل زيادة الصادرات الأفريقية، وإن أكد البعض أن هذه الضغوط لا يمكن أن تعالج إلا بالنسبة لمنتجات بعينها. واعترف بأهمية مكان تدابير تحسين مناخ الاستثمار في جداول أعمال السياسات العامة، وإن كان لا ينبغي أن تتحدد هذه التدابير من حيث الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وحده، وإنما وربما كان هذا أهم، من حيث الصلة بالادخار والتراكم الرأسمالي محلياً. وتتطلب زيادة الاستثمار أيضاً في بلدان كثيرة دعماً من جانب المجتمع الدولي.

وينبغي للبلدان الأفريقية أن تحدد المنتجات التي تملك القدرة على توريدها والتي يترجح زيادة الطلب الدولي عليها في آن معاً، وأن تستهدف هذه القطاعات بالتالي. على أنه لم ينعقد الاجماع على نوع القطاعات التي ينبغي أن تعطى الأولوية. وقد طرح اقتراح بأن تركز أفريقيا جهودها التصديرية في القطاعات التي تملك فيها ميزة مقارنة طبيعية، من مثل القطاع الأولي والسياحة، وإن كان قد قيل من ناحية أخرى أنه ينبغي للبلدان أن تبلور ميزات مقارنة دينامية في مجالات جديدة، بما أن الاتجاه في التنويع إلى القطاعات غير التقليدية ينطوي على إمكانات كسب ضخمة في الأجلين المتوسط والطويل.

واعتبر تعزيز التعاون الاقليمي والتجارة البينية داخل الاقليم عنصرين هامين في أية استراتيجية انمائية أفريقية. فالتجارة مع البلدان المجاورة أيسر قابلية للتوسع عادة وتهيء للشركات الفرص لتعلم كيفية التنافس عالمياً. وفي هذا الصدد لم تصل المناقشة إلى نتائج حاسمة بصدد الدور المحتمل لأقطاب النمو في أفريقيا.

وفيما يتصل بخيارات السياسة العامة المتاحة للحكومات الأفريقية في سياق العولمة، قيل إنه على الرغم من القيود الناشئة عن قيام منظمة التجارة العالمية، فلا تزال السياسات التجارية الايجابية تحتفظ بأهميتها، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ولا تزال خيارات السياسة الوطنية تلعب دوراً حاسماً، لا سيما فيما يتصل بأنظمة الاستيراد وحساب رؤوس الأموال. هذا، ولا ينبغي للبلدان النامية أن تستعين بقدرتها على التاثير في الإطار الدولي للعلاقات التجارية والمالية. وهذا يتطلب تكثيف التعاون فيما بين هذه البلدان للتوصل إلى اتخاذ مواقف مشتركة في المفاوضات الدولية حول القواعد ذات الصلة. وتعتبر المفاوضات المقبلة حول لومي الخامسة اختباراً لقوة التأثير التي تملكها البلدان النامية في ظل الضغوط الناشئة عن قواعد منظمة التجارة العالمية.

وامتدت المداولة أيضاً فتناولت إسهام الأونكتاد في تنمية أفريقيا. واعتبرت برامج الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، وخاصة في مجالات كفاءة التجارة، وتيسير التجارة والاتصالات، عناصر هامة ينبغي مواصلة تعزيزها. ودعى الأونكتاد أيضاً إلى زيادة دعم التعاون بين الجنوب والجنوب. ولئن كانت بحوث الأونكتاد حول نجاح التجارب الانمائية في شرق آسيا يمكن أن تفيد كدروس ممكنة للبلدان الأفريقية، فإنه ينبغي أيضاً دراسة تجربة بلدان شمال أفريقيا في توسيع القطاعات غير التقليدية لديها. وينبغي للأونكتاد أن يركز على الآثار المحددة التي يمكن أن تنجم عن العولمة وزيادة المنافسة الدولية بالنسبة للبلدان الأفريقية. وإن كان يجب أن يقوم النقاش على أساس من دراسة لأوضاع وتجارب قطرية محددة.

وينبغي للأونكتاد أن يركز، فيما يتصل بالمسألة الحاسمة المتمثلة في تنمية الهياكل الأساسية، على بعدها الدولي. وللأونكتاد أيضاً قدرة فريدة على تحليل الإسهام المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك المتأتى منه من البلدان النامية الأكثر تقدماً، في تنمية أفريقيا. كذلك ينبغي للأونكتاد أن يدرس تجارب البلدان الأفريقية فيما يتصل بسياساتها التجارية، وأن يقدم مقترحات عن كيفية إمكان بلورة قطاعات تصديرية دينامية جديدة، وأن يحدد النطاق المتبقي للسياسات الصناعية والتجارية بعد اختتام جولة أوروغواي.

- - - - -